مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦٠٩٢** الاستئناف ١
الأربعاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافشنكو
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد سومداه
	تركيا	السيد دكمنسوي
	الصين	السيد داي ديماو
	فرنسا	السيد فايسيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيدة دينيتش
	كوستاريكا	السيدة فيالبوس
	المكسيك	السيد بونته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فيلاماتي
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مكبرايد
	اليابان	السيد كيتاغاوا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2008/813)

09-27221 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إدوارد أهو - غليلي، رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أهو - غليلي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكر الرئاسة الليبية لمجلس الأمن، التي تتولى حاليا أيضا رئاسة الاتحاد الأفريقي، على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة؛ كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة، والسيد برودي على عرضه التقرير (S/2008/813) بالنيابة عن الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن الاتحاد الأوروبي يعلّق أهمية كبيرة على الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وزيادة تطويرها. كما أود، بادئ ذي بدء، أن أبرز مدى تقديرنا للجهود الرئيسية التي بذلها مؤخرا الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، بما في ذلك نشر عمليات لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي وهيكل السلام والأمن الأفريقي. وتتفق هذه الجهود تماما مع مبدأ الملكية الأفريقية، الذي يلتزم به أيضا الاتحاد الأوروبي التزاما تاما. وفي هذا السياق، يقدّر الاتحاد الأوروبي الجهود التي بذلها الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بقيادة السيد برودي في إعداد ذلك التقرير.

لقد ركّز مجلس الأمن لعدة سنوات حتى الآن على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فورد ذلك على النحو الواجب في العديد من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أسلط الضوء أقله على اثنين من هذه القرارات، وهما القراران ١٦٣١ (٢٠٠٥) و ١٨٠٩ (٢٠٠٨). وتشكّل هذه القرارات بحق شراكات استراتيجية. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا قويا بهذه الشراكات ويؤيد تماما بذل أية جهود فعالة ومركّزة وحسنة التنسيق، سواء كانت من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة أو من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل زيادة تطويرها ووضعها موضع التنفيذ.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالفخر لقيامه ببناء إحدى هذه الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في عدة ميادين، بما في ذلك في مجال السلام والأمن الدوليين، التي يُعد الحفاظ عليهما، بموجب الميثاق، مسؤولية أساسية تقع على عاتق مجلس الأمن. واليوم، يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا على زيادة تطوير استجابات وعمليات مواضيعية استراتيجية. واسمحوا لي أن أشير هنا اليوم إلى نموذج عملية أرتيميس في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٣، التي كانت معلما بارزا على طريق التعاون الوثيق بشكل خاص بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وقد أُضفي الطابع الرسمي عليها لاحقا في أول إعلان مشترك للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الموقع في ٢٤ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٣ والمستكمل في البيان المشترك الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وفي السنوات الأخيرة، أطلق ما يقرب من عشرين عملية عسكرية ومدنية تابعة للاتحاد الأوروبي في جميع القارات بموجب سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. ويجري الاضطلاع بالكثير منها بموجب ولايات صادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك في الحالات التي لم يعد فيها للأمم المتحدة وجود في أقاليم معينة. وفي عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، وأساسا في الاستجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام لتعزيز عملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أطلق الاتحاد الأوروبي بعثة القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أطلق الاتحاد الأوروبي العملية الانتقالية للقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تمثلت مهمتها الرئيسية في الإعداد لعملية كاملة للأمم المتحدة في الإقليم نفسه، أي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وقبل ثلاثة أيام تحديدا، أي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، واستنادا إلى الشراكة الوثيقة والتنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أُلحق معظم أعضاء القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بتشكيلات تختلف عن تشكيلاتهم الأصلية، واليوم تعمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بعنصرها العسكري الخاص بها والذي يضم حوالي ١ ٦٥٠ من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأطلق الاتحاد الأوروبي مؤخرا، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، العملية العسكرية المسماة عملية أطلنطا، التي تنفذ دعما للقرارات ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

وبالطبع، فإن ما ذكرته للتو لا يشكل بأي حال سردا كاملا لأشكال الشراكة والتعاون المختلفة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. ولقد ذكرت هذه الأمثلة أساسا لكي أظهر بوضوح أن الشراكات بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين ودون الإقليميين، مثل تلك القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ليست مهمة فحسب، ولكنها فعالة وتحدث فرقا هائلا على أرض الواقع.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاعل بين مجلس الأمن وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية. ويرتبط ذلك ارتباطا مباشرا بإنجاز عمل مجلس الأمن بطريقة أكثر فعالية وكفاءة وبالمساهمة في جعل مداولات مجلس الأمن استراتيجية التوجه بدرجة أكبر، فضلا عن ضمان مراعاة الحقائق الحالية على أرض الواقع بصورة أفضل. وخبرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وما لديها من مدخلات مباشرة ونفوذ تشكّل أصولا رئيسية يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن الاستفادة منها حقا.

إن وجود الكثير من التحديات للسلم والأمن الدوليين في أفريقيا حقيقة معروفة تماما. وهناك تسع من عمليات حفظ السلام التسع عشرة الحالية التابعة للأمم المتحدة والعديد من الأشكال الأخرى لبعثات الأمم المتحدة ومكاتبها تتمركز في أفريقيا. ويذهب حوالي ٧٠ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة و ٧٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى أفريقيا. وتوضح هذه الحقائق الأساسية في حد ذاتها ضرورة أن تقيم الأمم المتحدة علاقات شراكة وتعاون راسخة وفعالة مع الاتحاد الأفريقي وأن تواصل تطويرها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعاون مع الاتحاد الأفريقي وتعزيزه. ومن الناحية العملية، ينبغي إقامة تعاون وثيق بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة. وتشجعنا حقيقة أن طرائق وبارامترات هذا التعاون أصبحت متينة بشكل جيد، بما في ذلك عبر التفاعلات الدورية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهذه التفاعلات أساسية كذلك من منظور عمليات صنع القرار ذات الصلة في عمليات دعم السلام حيث أنها يمكن أن تتيح، في جملة أمور، فهما أفضل لحالات الصراع والتحديات التي تواجهنا وأن تسهم أيضا في ضمان وضوح الأهداف المشتركة.

وكما ذكرت بالفعل، فإن الاتحاد الأوروبي يقدر تقديرا عاليا المساعي التي بذلتها مؤخرا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق السلام في القارة. ونشيد بالتقدم الذي تحقق بهذا الخصوص حتى الآن. ويتماشى هذا مع مبدأ ملكية أفريقيا الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي تماما. وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك الجهود الرامية إلى تشكيل قوة احتياط أفريقية، هي براهين حديثة واضحة تمام الوضوح في هذا الصدد. ويقدم الاتحاد الأوروبي، من جانبه، دعما كبيرا لبعثات الاتحاد الأفريقي تلك وسيستمر في ذلك، بسبل مختلفة من بينها عبر عمليته البحرية أطلنطا بالمساهمة في توفير الحماية في البحر لسفن الأمم المتحدة التي توصل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتتطلب ضخامة المهام، التي تنبع من بيئات الصراع التي تزداد صعوبة وغيرها من التحديات ذات الصلة، وجود قدرة مؤسسية وعملياتية كبيرة، بما في ذلك من جانب الاتحاد الأفريقي. ومن بين هذه المهام والتحديات، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لحماية المدنيين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من معظم عمليات حفظ السلام، وأيضا للتمسك بأعلى المعايير في حفظ السلام، بما في ذلك وبصفة خاصة مبدأ عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بمساعدة الاتحاد الأفريقي في تطوير قدراته لحفظ السلام وقدراته البشرية. ونؤيد تماما المساعي المماثلة في العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتقديم الدعم في مجال اللوجستيات والتدريب عنصر أساسي في هذا التعاون. وفضلا عن ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لتمويل بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه سيكون من الملائم معالجة الطرائق المحددة لهذا الصندوق وكذلك صلاته بآليات التمويل القائمة، بما فيها مرفق السلام في أفريقيا الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي، بغية توفير موارد إضافية للاتحاد الأفريقي.

وبخصوص آليات تمويل عمليات السلام التي ينفذها الاتحاد الأفريقي بتفويض من الأمم المتحدة، بصفة خاصة، يدرك الاتحاد الأوروبي، الحاجة إلى إمكانية التنبؤ بهذا التمويل واستدامته. وينبغي أن تكون آليات التمويل المستدامة والقابلة للتنبؤ انعكاسا للنطاق والطبيعة المختلفين للأمم المتحدة وشركائها الإقليميين وينبغي أن تتفادى تقييد استقلال هؤلاء الشركاء في نطاقات اختصاصهم ومسؤوليتهم. وتنطبق هذه الشروط تماما، على سبيل المثال، على صندوق استئماني متعدد المانحين يمكنه، في جملة أمور، تمكين المانحين من مساعدة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات أثناء العمليات. وثمة حاجة إلى إجراء مناقشات إضافية بشأن استعمال أموال الأمم المتحدة المقررة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التقييم الذي سيعده الأمين العام، مع مراعاة تقرير الفريق، وكذلك تنفيذ القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

إن الاتحـاد الأوروبي يعتقـد بقـوة أن الأمـن شـرط مسبق للتنمية. والاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح للمساعدات الإنمائية لأفريقيا. وثمة شراكة راسخة بين الاتحاد الأوروبي والاتحـاد الأفريقـي والاتحـاد الأوروبي ملتـزم تمامـا بمواصـلة تطويرها.

وتتمثـل إحـدى دعامـات الـشراكة بـين الاتحـاد الأوروبي والاتحـاد الأفريقـي في الاستراتيجية المشتركة بـين أفريقيا والاتحـاد الأوروبي الـتي اتفق عليهـا في عـام ٢٠٠٧، والتي ترافقها خطة عمل طموحة وملموسة مدتها ثلاثة أعوام للفتـرة حـتى عـام ٢٠١٠. وتركـز هـذه الاستراتيجية علـى أهداف مهمة تتراوح بين الأمن والحكم الديمقراطي وحقوق الإنـسان والتنميـة. وأول شـراكة مـن بـين الـشراكات الاستراتيجية الثماني بموجب الاستراتيجية هي الشراكة من أجل السلام والأمن التي تشمل مشاريع مثل إرسال بعثات تقيـيم مـشتركة إلى منـاطق الـصراع والمنـاطق الخارجـة مـن الـصراع وآليـات تـشاور شـاملة وتـدريب الخـبراء ووضـع استراتيجيات مشتركة وما إلى ذلك.

كما تشمل المبادرات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحـاد الأفريقـي في هـذا الـصدد الحـوار الـسياسي المتـواتر وتعزيـز نظـام الإنـذار المبكـر للقـارة الأفريقيـة والمـساعدة المستمرة للـهياكل الـسياسية – العـسكرية للاتحـاد الأفريقـي وبـرامج التـدريب المكثفـة. والمجـالات الثلاثـة ذات الأولويـة للشراكة من أجل السلام والتنمية هي، أولا، الحوار بشأن التحديات التي تواجه السلم والتنمية، وثانيا، التفعيل الكامل للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وثالثا، تمويل عمليات دعـم السلام التي تقودها أفريقيا بصورة يمكن التنبؤ بها.

ويـدعم هيكـل للتمويـل الـشراكة الاسـتراتيجية بـين أفريقيـا والاتحـاد الأوروبي بـشأن الـسلام والأمـن. وتمثـل أداة الاتحاد الأوروبي المسماة مرفق السلام في أفريقيا، الذي أنـشئ بنـاء علـى طلـب الاتحـاد الأفريقـي، مـصدرا رئيـسيا لتمويـل عمليات دعـم السلام التي تقودها أفريقيا على نحو مستدام ومـرن ويمكـن التنبـؤ بـه، وكـذلك لبنـاء القـدرة المطلوبـة للتخطـيط لهـذه العمليـات وقيادتهـا وإدارتهـا. ويقـدم مرفـق السلام في أفريقيا، الـذي بلغ إجمالي مخصصاته ٤٤٠ مليـون يـورو منـذ عـام ٢٠٠٤، جـزءا كـبيرا مـن التمويـل لعـدد مـن عمليات السلام التي تقودها أفريقيا – بعثة الاتحاد الأفريقي في الـسودان/دارفـور وبعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال والقـوة المتعـددة الجنسيات لجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى، الـتي تعـرف الآن باسـم بعثـة توطيـد الـسلام في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى، وعمليتـان للاتحـاد الأفريقـي في جـزر القمـر – وكـذلك لتعزيـز قـدرات المؤسـسات والهياكـل ذات الـصلة، فضلا عن تعزيز التفاعلات بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية.

وكما تقرر منذ شهر واحد، سوف تستمر وحدة مرفـق الـسلام في أفريقيـا في العمـل خـلال الـسنوات الـثلاث المقبلة بعد تخصيص ٣ ملايين يورو لها. وسيتيح هذا أيضا تمويل جهود الوساطة الأفريقية وأنشطة تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات. ويعزز صفقة الدعم الكبيرة هذه كذلك مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون يورو يجري تقديمه للقدرات والأنشطة والبعثات الخاصة بالسلام والأمن التي تضطلع بها المنظمات دون الإقليمية الأفريقية.

وختامـا، أود أن أؤكـد مـرة أخـرى التـزام الاتحـاد الأوروبي القـوي بالمـضي في تطـوير شـراكته الاسـتراتيجية الخاصة مع الاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم طويل الأجل له في مجموعـة متنوعـة مـن المجـالات. ويعـرب الاتحـاد الأوروبي في الوقـت ذاتـه عـن دعمـه الكامـل لمواصـلة تعزيـز الـشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلـك علـى وجـه الخـصوص الـشراكة في مجـال الأمـن والـسلام. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في أفريقيـا، الـتي تـذكرنا بأهمية

الإدارة الفعالــة للــصراعات ومنــع نــشوبها وبــسط سـيادة القانون، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تصميمه على أن يواصل مد يد المساعدة للاتحاد الأفريقي في تطوير قدراته الخاصة علـى تحقيـق الـسلام والاسـتقرار في القـارة، وفي أن يـصبح بدرجة متزايدة شريكا قويا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره. ونحن ننظر إلى مناقشة اليوم المفتوحة بوصفها جزءا من حوار طويل الأجل في هذا الصدد.

الـرئيس: أعطـي الكلمـة الآن للـسيد إدوار أهـو – غليلي، رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

الـسيد أهـو – غليلـي (تكلـم بالفرنـسية): أتكلـم، كمـا أشـرتم يـا سـيدي الـرئيس، بالنيابـة عـن مجلـس الـسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وذلك بصفتي رئيسا له خلال شهر آذار/مارس الحالي. ويعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن تقديره لمجلس الأمن ولكم يا سيدي الرئيس على إجراء التعديلات الضرورية على جدول أعماله، ليتيح لرئيس مجلس السلام والأمن أن يتكلم اليوم في مناقشة اليوم المتعلقة بمسألة تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يتيح لنا فرصة للإعراب عن آراء مجلس السلام والأمن في التقرير قيد النظر (S/2008/813).

وقد أوجز مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي وأعـضاء هـذا المجلـس والـدول الأخـرى الأعـضاء في الأمـم المتحدة بالفعل الخطوط العريضة لبعض جوانب موقف مجلس السلام والأمن. ومع ذلك، أود باسم مجلس السلام والأمن أن أؤكد من جديد عدة نقاط هامة، يظهر بعضها في بيانه رقم ١٧٨ المؤرخ ١٣ آذار/مارس، الذي طلبنا إلى الاتحاد الأفريقي رسميا أن يرسله إليكم يا سيدي حتى يأخذه مجلس الأمن بعين الاعتبار في مناقشاته.

ويود مجلس السلام والأمن أن يؤكد ويشير إلى أهمية دور الترتيبات الإقليمية كأساس للشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من جانب، وبين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من جانب آخر. ومن ثم يود مجلس السلام والأمن أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على مبادرته بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معني بدعم عمليات حفظ السلام في أفريقيا. كما نهنئ هذا الفريق، برئاسة السيد رومانو برودي، على وضعه تقريرا يتيح اتخاذ القرارات الصائبة.

ولا يسعى مجلس السلام والأمن للقيام بالدعوة أمام هذا المجلس، بل يسعى لتشجيعه على أن يتحمل مسؤوليته الكاملة عن اتخاذ القرارات المفيدة التي يقتضيها دوره الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين، ليدعم بذلك دور مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بصفته من الجهات الفاعلة ومن القيادات الإقليمية في القارة الأفريقية.

ويرحـب مجلـس الـسلام والأمـن في دوره الثـانوي كإحدى القيادات على الصعيد الإقليمي بالعلاقات الطيبة بين الهيئتين في تسوية العديد من الأزمات والهجمات على السلام والأمن. إلا أنه ما زالت هناك بعض حالات لم تلق فيها نداءات مجلس السلام والأمن أذنا صاغية من مجلس الأمن أو لم تثر سوى رد فعل متردد أو استجابة متأخرة. كـان ذلـك هـو الحـال، وجـدير بنـا أن نـشدد علـى ذلـك، فيما يتعلق بالوضع في السودان، حيث طلب مجلس السلام والأمن إلى مجلس الأمن أن يرجئ توجيه الاتهام إلى رئيس السودان. وقدم ذلك الطلب في العام الماضي، ولكن مجلس الأمن لم يستجب لهذا الطلب حتى اليوم. ومما أثار جزع أجهزة الاتحاد الأفريقي أن المحكمة الجنائية الدولية اتخذت منذ فترة وجيزة إجراء غير مناسب في هذا الشأن، مما يعرض

للخطر مسعى السلام والأمن في ذلك الجزء من أفريقيا، وهو السودان.

وعليه فإن مجلس السلام والأمن يهيب بمجلس الأمن أن يصغي بإمعان أكثر إلى شواغل أفريقيا، وأن يقتدي بما نفعله اليوم في نظرنا في هذا التقرير فيتناول طلبات مجلس السلام والأمن بأن يجري التعامل مع قضايا السلام والأمن في القارة الأفريقية.

الرئيس: أشكر السيد أهو – غليلي على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بتهنئتكم شخصيا على تعيينكم ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية وعلى تولي بلدكم الذي تربطه بإيطاليا علاقات وثيقة وودية للغاية رئاسة مجلس الأمن.

وأود أن أرحب بنائب الأمين العام، ووزير خارجية جنوب أفريقيا، ورئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، وخاصة برئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، رئيس الوزراء الأسبق رومانو برودي، الذي سيعود إلى التكلم في حينه قبل ختام مناقشات المجلس اليوم.

تعد إيطاليا الأولى بين بلدان الاتحاد الأوروبي في مساهمتها بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتاسعة في الترتيب العالمي، والسادسة بين البلدان المساهمة في ميزانية حفظ السلام. وتفسر هذه الأرقام السبب في اهتمامنا الشديد بالجهود الجارية لتعزيز واستكمال نظريات حفظ السلام وإجراءاته.

ويمتد اهتمامنا إلى الجهود الجاري بذلها في نطاق الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وفي نطاق مجلس الأمن، حيث تجري فرنسا والمملكة المتحدة مناقشة شيقة، وفي نطاق الأمانة العامة و ”مبادرة الأفق الجديد“ التي أطلقتها لحفظ السلام، وأخيرا وليس آخرا، في نطاق التفكير بجميع الطرق الممكنة، كالفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء اللجنة، وخاصة الرئيس برودي، على مساهماتهم القيِّمة في هذه المناقشة لمجلس الأمن وفي جهود الأمم المتحدة المقبلة في حفظ السلام في أفريقيا.

إن التقرير في رأينا جيد في تركيزه ومتوازن وثري بالتوصيات والمقترحات العملية. وهدفه السياسي الرئيسي يتمثل في استراتيجية واضحة ومحددة من أجل زيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذه الرؤية، كما يبين التقرير وكما أوضحها الرئيس برودي، تتضمن تفاعلا أوثق بين هيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ابتداء من عملية صنع القرار. إن الجهات الفاعلة الأفريقية، بمن فيها الاتحاد الأفريقي، لديها معرفة أفضل بالديناميات الداخلية في مناطقها وتحظى بدرجة أكبر من الشرعية لدى الحكومات المحلية والرأي العام.

ويُكَرس لأفريقيا نحو ٧٠ في المائة من مجموع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة و ٧٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. لذلك فإن البعد الإقليمي عنصر رئيسي في ضمان استجابات فعالة ومتماسكة لتحديات السلم والأمن. إذ أن الملكية الإقليمية تعني رؤية مشتركة ومسؤولية متقاسمة. وانطلاقا من روح استراتيجية لشبونة بشأن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، لا بد من دعم تمكين الاتحاد الأفريقي في مجال إدارة الأزمات الإقليمية.

وكما ذكر وفدي مؤخرا في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن إيطاليا مقتنعة بالحاجة إلى إعلاء شأن البعد الإقليمي – ومن ثم الصوت الأفريقي – في عملية إصلاح مجلس الأمن. وللمساعدة في تعزيز البعد الإقليمي، ينبغي أن يكفل الإصلاح بأن تتنبأ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن الأزمات الإقليمية بدور أكبر للدول الأعضاء التي تنتمي إلى المنطقة المتأثرة بالأزمات. في هذا السياق، نرحب أيضا بالاقتراح المتعلق بالتعاون والعمل بصورة أوثق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبناء شراكة طبيعية أكثر بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ولجنة العلاقات في الاتحاد الأفريقي.

وكلما نمت القارة بجميع أبعادها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية) كلما زاد التزامها بتقاسم المسؤوليات العالمية على أساس الشراكة على قدم المساواة. فالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية في مجال صون السلم والأمن يحض عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويشير التقرير عن حق إلى هذا المبدأ ويشدد على العلاقة الراسخة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من قبيل لجنة التوجيه المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أود أن أؤيد بالكامل البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

يركز التقرير أيضا على عنصرين نعتبرهما جوهريين لتحقيق تدريب أكثر موثوقية وأكثر أمنا في مجال حفظ السلام واللوجستيات. وتتوقف فعالية وسلامة حفظة السلام على توفر المعدات والتدريب الملائم والمعايير المهنية. فلا يمكن القيام بذلك بطريقة مرتجلة. إذ ينبغي تحسين مراكز التدريب الحالية ودعمها على النحو الملائم. والتقرير محق في تشديده على الحاجة إلى إقامة علاقة أوثق بين الاتحاد الأفريقي وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وهناك دور يمكن أن يقوم به مركز الأمم المتحدة للوجستيات في عينتيبي.

إن إمكانية تنبؤ مستدامة بتمويل حفظ السلام تنطوي على أهمية لا يمكن إنكارها، ولهذا نؤيد الاقتراح الوارد في التقرير بشأن إنشاء صندوق استئماني لبناء قدرة المانحين المتعددين في الأجل الطويل. أما فيما يتعلق باستخدام الأنصبة المقررة، فبينما نرفض أي آلية تلقائية في هذا الصدد، نعرب عن استعدادنا لمناقشة هذا الخيار في سياق يتمثل في تولي الأمم المتحدة القيام بذلك على نحو واضح وسريع. ولا بد من الجهود المتضافرة للتوصل إلى حلول متفق عليها عموما.

وفي الختام يقر بلدي تماما بأن تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خطوة هامة إلى الأمام ويوفر أرضية صلبة لعملنا في الأمم المتحدة ويوضح الأهداف التي بلدي على استعداد للموافقة عليها.

الرئيس: أشكر ممثل إيطاليا على التزامه بالوقت المحدد، وهو خمس دقائق، وأذكر المتكلمين بأنني قلت في البداية أن عليهم الالتزام بمدة خمس دقائق، ومن يتجاوز بيانه مدة الخمس دقائق عليه أن يلقي بيانا مختصرا ويوزع النص على الأعضاء.

أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بكم وتهنئتكم لتوليكم مهام المندوب الدائم لبلدكم الشقيق، ليبيا. وأشكركم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة العامة. كما أود أن أرحب بالسيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، ونشكره وأعضاء الفريق على الجهد الذي بذلوه في

إعداد التقرير (S/2008/813) الذي نحن بصدد استعراضه اليوم، في إطار جهود تفعيل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفق أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

مما لا شك فيه أن التطور والتوسع الكبير في أنشطة حفظ السلم والأمن الدوليين على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، خاصة في أفريقيا، بات يحتم علينا استكشاف سُبل دعم جهود العمل الإقليمي في هذا المجال ضمن منظومة شاملة تعمل وفق مقاصد ومبادئ الميثاق وأحكامه، وتسهم في دفع جهود المنظمات الإقليمية لتحقيق الحل السلمي للنزاعات في منطقتها الجغرافية، بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة المنوطة بها المسؤولية الرئيسية عن التصدي للنزاعات وصون السلم والأمن الدوليين.

بناء عليه، فقد تابعنا باهتمام عمل الفريق المشترك ودرسنا تقريره بعناية، ونرحب به باعتباره خطوة جديدة على طريق تعزيز علاقة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية نحو دعم أنشطة حفظ السلام الأفريقية، خاصة في ظل مساعي الاتحاد الأفريقي لبناء قدرته المؤسسية في هذا المجال، ولتعزيز قدرته على التجاوب مع الأزمات وحالات الطوارئ ولتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في قارتنا الأفريقية مع الأخذ في الحسبان تزايد الحاجة إلى عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وأن الجانب الأكبر من نجاح هذه العمليات يتوقف على مدى توفر الموارد والمعدات، بدليل تجربة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور قبل تحولها إلى العملية الهجين والتجربة الراهنة للبعثة الأفريقية في الصومال.

وفي ضوء التوقعات بعدم انخفاض الطلب على عمليات حفظ السلام في المستقبل القريب، ورهنا بانخفاض عدد النزاعات نتيجة لتعزيز الأمم المتحدة لجهود تفعيل الوساطة ومنع نشوب النزاعات، سيظل مستقبل عمليات حفظ السلام في زيادة مطردة تنعكس سلبا على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء فيما يتعلق بالميزانية الآخذة في التضخم بصورة غير مسبوقة، مما يثقل ميزانيات الدول من جهة، فضلا عن إحجام الدول عن توفير القوات المطلوبة في التوقيت الملائم لتحقيق هدف حفظ السلام من الجهة الأخرى، وعدم قدرتها على توفير المعدات، كل ذلك يزيد من أهمية مسألة تفعيل دور المنظمات الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية اللازمة، وتعزيز القدرات المؤسسية لتلك المنظمات في مجال حفظ السلام.

من هنا، جاءت مطالبتنا للأمم المتحدة والدول والمنظمات المانحة، لدعم قدرات الاتحاد الأفريقي، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة له على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) ومن خلال تناول مشكلة الافتقار للمعدات وعدم كفاية القدرات اللوجيستية، والتصدي للتحديات ذات الطبيعة الخاصة التي يواجهها الاتحاد الأفريقي نتيجة تعقد بيئة النزاعات، وعدم توفر القدرات اللازمة لتحقيق الاستجابة السريعة في بعض الحالات، بما في ذلك القدرات المالية، وذلك بهدف جعل القارة الأفريقية أكثر قدرة على تعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

ويتطلب ذلك التنسيق على ثلاثة مستويات: الأول، بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي؛ والثاني بين أجهزة الأمانة العامة للأمم المتحدة المعنية ونظيراتها في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والثالث، بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن الأفريقي، بما يتماشى وأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

من هذا المنطلق، وفي إطار تعزيز فرص تنفيذ تقرير الفريق المشترك، أود أن أبرز عددا من النقاط التي وردت في توصيات التقرير كمحددات أساسية لدعم عملية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام:

أولا، أهمية تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي وتطويرها على نحو يزيد من سرعة الاستجابة للأزمات، ويطور قدرة مستدامة تسهم في تحقيق الاستقرار بعيد الأمد لأفريقيا وتتعامل مع حالات الإخلال بالسلم، في إطار يتكامل ودور مجلس الأمن في ضوء المسؤوليات الموكلة إليه بموجب الميثاق.

ثانيا، محورية إقامة علاقة استراتيجية وأكثر فاعلية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي من جهة، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى، بهدف تحقيق النجاح بعيد الأمد، وضمان وضع رؤية مشتركة للمنظمتين إزاء كيفية التعامل مع أنشطة حفظ السلام في أفريقيا، عبر تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تحقيق الاستجابة السريعة وتفعيل قدرة الأمم المتحدة على كفالة استمرار العمليات.

ثالثا، ضرورة تعزيز وتوسيع مجالات العمل المشترك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، خاصة في مجالات حفظ السلام، استرشادا بتجربة لجنة التسيير القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كنموذج في هذا الصدد، بما في ذلك تبادل الموظفين، وتعزيز تبادل الخبرات وتأهيل الكوادر في مختلف المجالات ذات الصلة، خاصة اللوجيستية والمالية.

رابعا، دعم برامج التدريب لمساندة تطوير القدرات الأفريقية في مجالات حفظ السلام، بما في ذلك دعم مراكز التدريب الإقليمية في أفريقيا، أخذا في الاعتبار ما توفره هذه المراكز من قاعدة لبناء القدرات وتلبية الاحتياجات على مستوى القارة والمناطق دون الإقليمية والدول الأعضاء على حد سواء.

وختاما، فإن مصر تؤيد اقتراحات الفريق المشترك، بإنشاء آليتين ماليتين جديدتين لن أتعرض لتفاصيلهما على النحو الوارد في التقرير، ولكن أؤكد على تأييد مصر لهما بكل قوة.

ونأمل أن يؤدي تنفيذ هذه الاقتراحات على المديين المتوسط والطويل إلى انحسار النزاعات في أفريقيا وتوجه القارة نحو الاستقرار والتنمية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء بأن أشارك في عبارات التقدير التي أعرب عنها العديد من المتكلمين اليوم للسيد برودي والمفوض لعمامرة والوزيرة دلاميني زوما لمشاركتهم معنا وللبيانات التي أدلوا بها هذا الصباح. وأشكركم، سيدي الرئيس، لإتاحتكم الفرصة لي لأخاطب المجلس اليوم في شأن نجتمع كلنا على مدى تأثيره على طريقة إدارة حفظ السلام في أفريقيا لأعوام طويلة قادمة، ألا وهو الحاجة إلى زيادة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي وتعزيز قدراته الطويلة الأجل للاستجابة للمتطلبات العاجلة لعمليات السلام في أفريقيا. وترى كندا أن تقرير فريق الخبراء (S/2008/813) يوفر قاعدة ممتازة لمضاعفة الجهود بغية تأسيس علاقة تمويلية مستدامة ويمكن التنبؤ بها بين المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي.

تواجه أفريقيا بعضا من أكثر الأوضاع الإنسانية والأمنيةترديا في العالم. وإذا كان المجتمع الدولي بأسره ملتزما بإيجاد تسوية سلمية للنزاعات في تلك القارة، فلابد أن نقر بأن المنظمات الأفريقية أيضا ما فتئت تظهر التزاما خاصا ومتميزا بتلك الجهود. لذا تحيي كندا الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية لانخراطها في مسائل السلام والأمن في أفريقيا، وتدعم الإسهام المستمر للدول الأفريقية في إيجاد الحلول السلمية وفي عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية.

تساند كندا منذ زمن طويل جهود الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وفي هذا الصدد وبالتعاون مع شركاء آخرين، وفرت كندا فرص التدريب المباشر والمعدات وأنواع أخرى من الدعم للمكونات العسكرية والشرطية المدنية للبعثات التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بهدف بناء القدرات المطلوبة لعمليات السلام في أفريقيا بما يلائم الاحتياجات الأفريقية، بما في ذلك تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، والدعم المباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والدعم المقدم حاليا للعملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وما فتئت كندا ملتزمة بدعم جهود بناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، بما في ذلك تنفيذ التزاماتها في إطار مجموعة الثمانية. وتشجعنا النتائج التي أحرزها الاتحاد الأفريقي، وبخاصة التقدم في تطوير عنصر الشرطة في القوة الاحتياطية الأفريقية وخطة التدريب والتنفيذ على نطاق القارة. مع ذلك، فإننا نقر بأن ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم من المانحين لترسيخ الإنجازات التي تحققت حتى الآن وكفالة استدامتها.

لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد من تجربة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مؤخرا وبعثته الحالية في الصومال حديثا أن آليات التمويل المخصصة لبعثات الاتحاد الأفريقي غير كافية ولا تكفل إمكانية التنبؤ بها والمساءلة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نموذجا مستداما للتعاون في المستقبل. ولا بد من إدخال تحسينات واتباع نهج أكثر شمولا لتقديم الدعم للعمليات التي تتم تحت مسؤولية أفريقية إذا أردنا تحقيق الفعالية والكفاءة. وتقرير الفريق يفتح الباب أمام بعض الخيارات التي تتطلب مزيدا من الدراسة لتحديد المسار كذلك يجب الاهتمام أكثر بتعقد التخطيط للانتقال. وفيما يتعلق بالعمليات المرتبطة بالحالات الانتقالية الحديثة، كما هو الحال في ليبريا ودارفور، فيجب تقييمها بغية تحديد أفضل الطرق وأكثر الآجال الزمنية واقعية للتعامل معها.

وبالنظر إلى النسبة العالية لأنشطة حفظ السلام التي تتم في أفريقيا والتزام الاتحاد الأفريقي بمضاعفة قدرته العملياتية، فإن كندا تؤيد بقوة قيام علاقة استراتيجية فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكما يلاحظ فريق الخبراء، فإن هناك حاجة لزيادة تعزيز تلك العلاقة، لا سيما بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجب أن تهدف تلك الجهود إلى تحقيق الاستفادة القصوى من نقاط القوة في الاتحاد الأفريقي وتقوية التفاهم المتبادل وتوحيد النهج إزاء المسائل المطروحة وتحقيق الاستمرارية في المرحلة الانتقالية لعمليات حفظ السلام. وتشيد كندا بكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعاون الوثيق المستمر بين المسؤولين من الجانبين، وهو الأمر الذي أشار إليه التقرير، وتحثهما على توطيد العلاقة على ذلك المستوى الهام. وترجو كندا أن يكون هناك مزيد من التحليل والمناقشة بشأن الآليات المحتملة التي من شأنها أن تساعد على وجود علاقة إستراتيجية فعالة.

وكندا تحيط علما بالأفكار الجديدة التي يطرحها التقرير بشأن آليات التمويل المستدام للأنشطة العملياتية وأنشطة بناء القدرات. ونتفق مع الرأي القائل بوجوب الاهتمام بمسألة بناء القدرات التنظيمية الشاملة في الوقت الذي لا تسعف فيه الإمكانات الاتحاد الأفريقي ليستجيب للأزمات في مواقع متفرقة من القارة.

من الواضح أن الطلب المتزايد على البعثات الجديدة وتوسيع نطاق البعثات الموجودة وتعقد مهامها، قد تسبب في إحداث زيادة ملحوظة في نفقات المنظمة، فمنذ عام ٢٠٠٠، تضاعفت تكلفة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ثلاث مرات، علما بأن هناك الآن حوالي ١٨ عملية

في الميدان تتطلب التزاما ثقيلا من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. ونحن، وإن كنا نساند الآليات الهادفة إلى زيادة فعالية بعثات حفظ السلام في أفريقيا، مطالبون بأن نأخذ في الاعتبار التكلفة الكلية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأن نتحلى بروح المسؤولية لتحقيق الاستفادة القصوى من كل دولار ينفق. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع إجراء استعراض جميع بعثات حفظ السلام بصورة منتظمة لتحديد مواقع النجاح التي قد تبرر تخفيض حجم البعثة بحيث يتسنى الاحتفاظ بالقدرة الكلية على الاستجابة لأزمات جديدة وعاجلة.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تقدير كندا الخاص للسيد برودي وفريقه لنظرته الفاحصة على المسألة البالغة التعقيد التي تتعلق بدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. إننا نشعر بالارتياح إزاء الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة ونتطلع إلى مزيد من التحليل والدراسة من قبل الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد بالي (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على تنظيمكم لهذه المناقشة في شأن بالغ الأهمية لأفريقيا. كما أود، باسم وفدي، أن أهنئ سلفكم، المندوب الدائم لليابان، الذي قاد أعمال المجلس خلال شباط/فبراير وأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب له عن مشاعر التقدير الحار التي تكنها حكومة الكونغو لموقف حكومته الملتزم بقضايا السلام في أفريقيا.

مرة أخرى تعود أفريقيا إلى جدول أعمال مجلس الأمن، كيما يذكرنا ذلك بأن تحقيق السلام والأمن وصونهما ما زال يشكل تحديا رئيسيا برغم التقدم الملحوظ الذي تحقق نتيجة للتدابير التي اتخذت بقيادة الاتحاد الأفريقي.

ويجدر التنويه في هذا المقام إلى أن السلام والأمن شرطان لازمان لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، يسعى الاتحاد الأفريقي ومنظماته للتكامل الإقليمي ودون الإقليمي لبناء هيكل للسلام والأمن، بما في ذلك وضع نظم للإنذار المبكر وقوات أفريقية احتياطية عند انتهاء عمليات حفظ السلام.

إن هذا البحث عن السلام والاستقرار، بما في ذلك ما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، وإدارتها وتسويتها في القارة الأفريقية، ينعكس بشكل نشط في الإجراءات المتخذة في دارفور، حيث سبقت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تنتظر دعم الأمم المتحدة وتسلم زمامها.

وتبذل جهود مماثلة على الصعيد دون الإقليمي. فإسهام قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي توسعت لتصبح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كان له أثره الحاسم في استعادة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتيسير نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ولقد مكنتنا مبادرات السلام الأفريقية المختلفة من منح الشعوب في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي أسبابا للأمل في سلام دائم.

إن الالتزام السياسي لأفريقيا بالعمل من أجل السلام والاستقرار في القارة هو بالتالي حقيقة واقعة. ومن دواعي الأسف أن هذا الالتزام يصطدم بقلة الموارد والقدرات المحدودة. ولهذا السبب، يناشد وفدي مرة أخرى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم وأن يزيد من التزامه، بالوقوف مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، في جهودها المشتركة لإنشاء هيكل للسلام وأيضا نشر عمليات لحفظ السلام وعمليات السلام المختلفة الجارية في القارة.

وفي هـذا الـصدد، يرحـب وفـدي بالـدعم المتعـدد الجوانـب الـذي يقدمـه شـركاء أفريقيـا علـى المستوى الثنـائي والمتعـدد الأطـراف، الـذي يـساعد الاتحـاد الأفريقـي في برامجـه المختلفـة للـسلام والأمـن، ويـدرك المـشاركة المتزايـدة للأمـم المتحدة. وتعكس قـرارات المجلس الأخيرة المتعلقة بجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وكـوت ديفـوار وجمهوريـة أفريقيـا الوسطى والصومال شـواغل أفريقيا وتفتح احتمـالات واعـدة بالـسلام والأمـن في هـذه البلـدان – وإن كانـت تلـك الاحتمالات ما زالت بانتظار التحقيق.

وهنا، يشدد وفدي على أهمية أحكام الفـصل الثـامن من ميثاق الأمم المتحدة، التي هي اليوم بمثابة نقطة انطـلاق لتنميـة الـشراكة بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي، ولا سـيما بـين مجلس الأمـن ومجلـس الـسلام والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي. إن التحـديات المطلـوب مـن أفريقيـا مواجهتها لاستعادة وضمان السلام الـدائم، وخاصـة في إطـار عمليـات حفـظ الـسلام، ينبغـي أن تـؤدي إلى تعـاون أكثـر ديناميـة وأفـضل تنسيقا مـع منظومـة الأمـم المتحـدة برمتـها، ما دامت جذور الصراعات والأزمـات متعـددة بقـدر مـا هـي متنوعـة. ومـن ثمّ، إذا كـان لهـذا التعـاون أن يكـون مفيـدا، فلا بد أن يركز على تعزيـز الجهـود التكميليـة لهـاتين الهيئـتين، خاصة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام.

وفي هذا الإطار، يود وفـدي أن يهنـئ الـسيد رومـانو برودي والفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحـدة، الذي ترأسه على تقريرهم عـن أسـاليب دعـم عمليـات حفـظ الـسلام الـتي تـأذن بهـا الأمـم المتحـدة، الـوارد في الوثيقـة S/2008/813. وهـذه التوصيات الـواردة في التقريـر حـتى وإن لم تشتمل على جميع المجالات، فإنها تنير الطريق الـذي ينبغـي أن نسلكه لجعل العمل الصعب لتحقيـق الـسلام وبنـاء الـسلام أكثر فعالية. ويقوم الاتحاد الأفريقي بهذه المهمة في إطـار دوره التكميلي، الذي لا يمكن أن يكون بديلا عن الدور الأساسـي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في صـون الـسلم والأمـن الـدوليين. غـير أن هـذه العمليـة مـا زالـت في مراحلـها الأولى وينبغي متابعتها بتحليل متعمق لهذه التوصيات من أجل تعزيـز القدرات الإنسانية والمؤسسية للاتحاد الأفريقي في مجـال حفـظ الـسلام وضـمان أن تتـوفر لهـا المـوارد الكافيـة والـتي يمكـن التنبؤ بها.

وأخيرا، فـإن الـدول الأفريقيـة والاتحـاد الأفريقـي في سعيهما لمواجهـة التحـدي المتمثـل في تحقيـق الـسلام والأمـن، وبروح من الحماس المشترك، يـودان القيـام بـدورهما الـصحيح في انتـشال القـارة الأفريقيـة مـن مـصيرها المأسـاوي الحافـل بـالحروب والـصراعات والأزمـات، الـتي تعيـق مـسيرتها نحـو التنمية. ولتحقيق ذلـك، فقـد اتجهـت بـصورة صـائبة تمامـا إلى الأمـم المتحـدة، الـتي هـي مركـز لتنـسيق إجـراءات الـدول، ولـضمان أن أفريقيـا الـتي يـسودها الـسلام والأمـن يمكـن أن تشارك بصورة تامة في السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيـدي (الجزائـر) (تكلـم بالفرنـسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على تعيينكم ممثلا دائمـا للجماهيرية العربية الليبية العظمى لـدى الأمـم المتحـدة وعلـى تـوليكم رئاسـة مجلـس الأمـن لـشهر آذار/مـارس. وأود أن أشكركم أيضا على تنظيم هذه المناقشة بـشأن مـسألة الـسلام والأمن في أفريقيا، التي يوليها بلدانا اهتماما خاصا.

وأود أن أشـكر الـسيد رومـانو بـرودي علـى عـرض النقـاط البـارزة في تقريـر الفريـق الـذي ترأسـه (S/2008/813)، عمـلا بالولايـة الـتي حـددها القـرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيـسان/أبريـل ٢٠٠٨. إننـا ممتنـون لـه ولأعـضاء الفريـق الآخـرين علـى هـذا الإسـهام، الـذي ينـدرج ضـمن الجهـود الشاملة لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا في صون الـسلام والأمـن. وأود أيضا أن

أشكر السفير رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على بيانه الهام، الذي يؤيده وفدي تأييدا تاما.

لقد درس وفدي باهتمام كبير تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ونرحب بالنهج الذي يوصي به، والذي يعكس رغبتنا في رؤية علاقة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تتطور على أسس متساوية ومنسقة تقوم على نهج يهدف إلى الاستفادة القصوى من المزايا النسبية.

وأود أن أشدد على أن الشراكة الاستراتيجية المتوخاة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنبثق عن الرغبة التي عبرت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد في تولي زمام مصيرها بالوفاء بالتزاماتها ومعالجة عوامل عدم الاستقرار في المنطقة بشكل مباشر وجماعي. وهنا، أود أن أشيد بالمبادرة التي تقدمت بها جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما اقترحت إدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن، ومناقشة اليوم جزء منه، وأرحب بوزيرة الخارجية دلاميني زوما.

إن الاتحاد الأفريقي، كهيئة اتحادية، قد استثمر موارد كبيرة بغية الاضطلاع بنصيبه من عبء تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. لكن، وبسبب العديد من التحديات التي لا بد وأن تتغلب عليها أفريقيا، فإن الاحتياجات كبيرة ومن المحتمل ألا تكفي تعبئة الموارد الشحيحة المتاحة على صعيد القارة لمواجهة تلك التحديات. وهذا يثير مسألة الاختيار الذي لا بد أن تقوم به البلدان الأفريقية بين الاحتياجات المتزايدة للتنمية والحاجة إلى منع نشوب الصراعات. وكلاهما يحتاج إلى مستوى معين من الموارد الشحيحة للأسف الشديد، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة.

إن جمعية الاتحاد الأفريقي، وقد وضعت ذلك في اعتبارها، طلبت من الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن تنظر، في إطار الفصل الثامن من الميثاق، في إمكانية أن تقوم، من خلال الاشتراكات المقررة الإلزامية، بتمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي أو الواقعة تحت سلطته وبموافقة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ترحب الجزائر بتوصيات الفريق، الذي ترأسه رئيس الوزراء السابق برودي، ولا سيما المقترحين اللذين اقترحهما لآليات التمويل. ويسرنا ذلك الترحيب الحار الذي حظيا به اليوم، ولا سيما تشديد معظم المتكلمين على الحاجة إلى ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستقر والمرن لدعم العمليات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

أما بخصوص التوصيات الأخرى، فيود وفدي أن يشدد على أن التقرير قد أكد على ضرورة أن تنتقل أفريقيا من موقع المستفيد من المساعدة إلى أن تصبح طرفا كاملا في الأمن العالمي. وفي هذا الصدد، أشار الفريق إلى التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة التي تهدف أساسا إلى ربط الاتحاد الأفريقي، وبصورة أكثر تحديدا، مجلس السلام والأمن بشكل أوثق بعملية اتخاذ القرارات والعملية الاستراتيجية والتخطيط. ويحدد التقرير أيضا المجالات التي ثبت فيها أن مساعدة الأمم المتحدة قيمة، بينما يذكر تحديدا أنه ينبغي القيام بهذا الجهد مع الأطراف الفاعلة المؤسسية وغير المؤسسية الأخرى القادرة على تقديم طائفة من الخدمات.

كما يود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى التعقيد الذي تنطوي عليه أساليب اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في الأمم

المتحدة وإلى القيود الإدارية والمالية المشددة نسبيا التي تخضع لها تلك القرارات. فنقل تلك الأساليب إلى السياق الأفريقي من شأنه أن يجعل الإجراءات الحالية للاتحاد الأفريقي مرهقة بلا داع؛ وقد يكون لذلك أثر سلبي على الميزة النسبية، المعترف بها على نطاق واسع، لدى الاتحاد الأفريقي في قدرته على الاستجابة السريعة للأزمات، حتى في حالة عدم توفر جميع العناصر اللازمة.

وفي الختام، تعرب الجزائر عن تأييدها لاقتراح الفريق بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإجراء دراسة تفصيلية لتوصيات الفريق. كما يعرب وفدي عن تأييده لمشروع البيان الرئاسي المقترح اعتماده عقب هذه المناقشة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يبدأ بيانه، سيدي الرئيس، بتهنئتكم على تعيينكم ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية، ونشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن السلام والأمن في أفريقيا. كما يرحب وفدي بحضور مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السفير لعمامرة، هذه المداولات. وتثني كينيا أيضا على دولة السيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وفريقه على التقرير الرائع (S/2008/813).

لقد غاب السلام والأمن عن أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية لعدة عقود. واستمرت الصراعات المزمنة في مناطق تمتد من القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى إلى غرب أفريقيا. وفي السنوات الماضية أحرز تقدم جدير بالثناء، سواء في تحقيق السلام أو في تعزيز النمو الاقتصادي. ولكن نشأت تهديدات جديدة عن التحول من التراعات فيما بين الدول إلى التراعات داخل الدول، مما أحدث تغييرا في سمات وطبيعة الإطار الأمني.

وتكاليف تلك التراعات تؤثر سلبا على القارة، ويتجلى ذلك من خلال التدمير الهائل للممتلكات واقتلاع مجتمعات محلية كاملة. وعلاوة على ذلك، فإن فقدان الأمن العام يعيق التنمية الاقتصادية، وفي ظل الصراعات المتلاحقة، يسبب أعباء مالية باهظة، بما في ذلك ما يقع على عاتق المجتمع الدولي. والمشاكل ذات الصلة، مثل تدمير الهياكل الأساسية، والتردي البيئي، والأمراض والتشريد الواسع النطاق للسكان، تؤدي إلى جعل الحالة التي تعقب الصراع أشد دمارا وأطول أجلا من الصراع ذاته.

ووفدي يستبشر خيرا بهذه المناقشة لأنها تؤكد أن قضايا السلام والأمن في أفريقيا تلقى الآن اهتماما متزايدا على المستوى الدولي. كما أننا نشعر بالارتياح إزاء الإقرار الواسع النطاق بأن شواغل السلام والأمن في أفريقيا تشكل جزءا لا يتجزأ من شواغل السلم والأمن العالميين. إن أسباب ونتائج الصراعات وعدم الاستقرار في أفريقيا ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات العالمية والتفاعلات السياسية في الساحة الدولية. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر استجابات مناسبة للأزمات التي تقع في أفريقيا. وكان الدعم المقدم في الماضي ذا نزعة حسابية، وغالبا ما جاء متأخرا، وبصراحة، لم يكن كافيا. وهذه التزعة تقوض جوهر الأمم المتحدة التي يقع على عاتقها مسؤولية كفالة السلم والأمن الدوليين.

إن التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا متنوعة، وينبغي أن تكون مبادرات احتوائها متنوعة بالقدر نفسه. وينبغي أن تتضمن تهيئة الظروف المناسبة على الأجل الطويل للتنمية والأمن، وتعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية الإنذار

المبكر، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

كما ينبغي أن يكون إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بالقيم الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا شاغلا أساسيا. وأي محاولة لتقييد تسوية الصراعات من شأنها أن تؤدي إلى التضحية بالفعالية. وعليه، ثمة حاجه إلى برنامج لإضفاء الطابع الديمقراطي على جدول أعمال هيكل السلام والأمن في أفريقيا برمته، بدءا بالهياكل الحكومية الرئيسية، وصولا إلى المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية لتعبئة العمل الجماعي.

وفي حين أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن السلم والأمن الدوليين، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تعمل نيابة عنه، وأثبتت أنها سلائف مفيدة لجهود الأمم المتحدة اللاحقة والأوسع نطاقا. وتدعم كينيا بقوة النهج الناشئ لحل الصراعات وتكرر تأكيد التزامها الراسخ بدعم المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشجع وفدي تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات التعاون السياسي والتقني. ولهذه الغاية، تحيط كينيا علما بقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي أنشا الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تنشأ بتكليف من الأمم المتحدة.

كما أن كينيا ترحب بعمل لجنة بناء السلام. ونعتقد أن جهودها لتعبئة الموارد من المجتمع الدولي تعزز الاستراتيجيات المتكاملة للإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهذا يتمم إلى حد كبير الجهود الإقليمية ويؤدي إلى تحقيق سلام وطيد. ويشجعنا أن اللجنة قد أقرت بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية وبالدور الهام للمرأة في شؤون السلام والأمن. ونحن نتطلع إلى مواصلة تعزيز هذين الدورين.

إننا ندرك أن بناء السلام عملية هامة ولكنها طويلة. ومع ذلك، يتعين علينا أن نواصل اتخاذ خطوات عملية للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا، لا سيما غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الحكم القوية، وعلينا أيضا أن نضع آليات للحيلولة دون تكرار الصراعات.

وقد أحرز تقدم ملموس في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وتشارك كينيا والبلدان المجاورة الأخرى في الجهود التعاونية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بصفة خاصة بقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي يوفر، في جملة أمور، حزمة دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، سيتم تمويلها من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة ومن خلال إنشاء صندوق استئماني للسماح بتمويل القوة. وكينيا، إذ تدرك التحديات الأمنية في الصومال، فقد عرضت تدريب المواطنين الصوماليين الذين سيلتحقون بالهيكل الأمني في الصومال بعد ذلك.

وفي الختام، يعرب بلدي عن تأييده لحل الصراعات بالوسائل السلمية. وجهود الوساطة التي قامت بها كينيا في عدد من الصراعات في القرن الأفريقي، وإسهامها المستمر بحفظة السلام في البعثات في أفريقيا وخارجها خير شاهد على التزامها بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبلدي سيظل ملتزما بقوة بدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تعزيز جهود السلام في أفريقيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى الآخرين في التقدم بالشكر للرئاسة الليبية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وبالترحيب في الأمم المتحدة بالسيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة الخارجية في جنوب أفريقيا، وبالسيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والسيد رومانو برودي.

وترحب النرويج بتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2008/813). ويشير التقرير إلى عدد من القضايا الأساسية بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة عامة، ويبرز التحديات في إدارة الصراعات وصون السلم والأمن في القارة الأفريقية بصفة خاصة.

وللاتحاد الأفريقي سجل جدير بالثناء في عمليات الوساطة، وإدارة الأزمات وحفظ السلام. ولكننا نعلم أن من الصعب مواصلة هذا العمل على الأجل الطويل. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في هذه الجهود، سواء في التمويل أو اللوجستيات، أو المعدات، أو بأي وسيلة أخرى. وتؤيد النرويج فكرة إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لتمويل بناء قدرات الاتحاد الأفريقي على الأجل الطويل. كما نؤيد وضع نظام إبلاغ للصندوق يكون متفقا عليه وموحد المعايير. ومن شأن هذا الصندوق أن يشجع على دعم أكبر وتنسيق أفضل لتبرعات المانحين. ولكن ثمة مسألة أساسية في هذا السياق، وهي الحاجة إلى التمييز بين المشاريع المؤهلة لتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية والمشاريع غير المؤهلة لذلك. ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع نافذة منفصلة في الصندوق الاستئماني لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية للأغراض غير العسكرية والمدنية.

كما أن النرويج قد أحاطت علما بتوصية الفريق المشترك بشأن استخدام الاشتراكات المقررة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تنشأ بتكليف من الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا الدعم ينبغي أن يقدم على أساس كل حالة على حدة. ويمكن لموافقة مجلس الأمن على استخدام الاشتراكات المقررة لتمويل حزمة الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تكون اختبار مثيرا للاهتمام.

ولدى تطوير المزيد من آليات التمويل، يتعين علينا التصدي للحاجة إلى تطوير الهياكل المؤسسية للإدارة المالية في الاتحاد الأفريقي. وهذا أمر مهم من أجل تأمين ملكية الاتحاد الأفريقي والمساءلة أمام المانحين.

وتؤيد النرويج فكرة إنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدراسة الأساليب المفصلة لدعم التوصيات المقدمة من الفريق المشترك. ويمكن أن يكون تحديد العلاقة الاستراتيجية بين المنظمتين من بين المهام الأولى لذلك الفريق. ودور الشركاء الآخرين هام أيضا في هذا المقام. فالمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك فرادى البلدان، جميعها لها أدوار تؤديها في تعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام والهيكل الأفريقي الناشئ للسلام والأمن.

ونعتقد أنه من المهم أن تضطلع المنظمات الإقليمية بمسؤولية أكبر عن السلام والأمن الدوليين، على أن تبقى المسؤولية الرئيسية عن التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن هي مسؤولية هذا المجلس. ويتعين أن ينسق مجلس الأمن ويأذن للمنظمات الإقليمية دائما عندما تتصرف في حالات الأزمات وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وتتفق النرويج مع الفريق على ضرورة وجود رؤية استراتيجية أوضح للعلاقة والتعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

كما نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لوضع هيكل أفريقي جديد للسلام والأمن، بما في ذلك إنشاء قوة احتياطية أفريقية، وتعزيز القدرة على منع نشوب الصراعات والوساطة ومعالجة حالات ما بعد الصراع. وما فتئت النرويج ملتزمة بدعم الاتحاد الأفريقي في جميع هذه المجالات.

ويجب دعم القدرة العسكرية بوسائل غير عسكرية من أجل بناء سلام دائم. ويكتسي العنصران المدني والشرطي أهمية متزايدة في عمليات حفظ السلام، وليس أقلها ما يتعلق بحماية المدنيين. والتدريب المناسب عنصر هام في هذا المقام. فعلى مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، أدارت النرويج والشركاء الأفارقة البرنامج الناجح للتدريب على بناء القدرات في مجالات السلام من أجل تعزيز القدرات المدنية والشرطية الأفريقية لحفظ السلام. وتعتزم النرويج أيضا دعم القدرة المدنية لشعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام النرويج القوي بدعم الاتحاد الأفريقي في جهوده لحفظ السلام وبناء السلام. ونحن نقدّر الإسهام الهام للفريق في المناقشة بشأن كيفية المضي قدما من هنا، ونأمل في أن تفتح مناقشة اليوم الطريق نحو سبل جديدة وأفضل لمساعدة العدد الغفير من البشر في أفريقيا الذين هم تشتد حاجتهم إلى جهود أقوى في مجال حفظ السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد الوفد النيجيري بمبادرة الرئاسة الليبية لمجلس الأمن عقد هذه المناقشة الهامة بشأن السلام والأمن في أفريقيا. ونقدر البيانات التي أدلى بها الأمين العام بان كي- مون ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي السيد رمضان لعمامرة ووزيرة خارجية جنوب أفريقيا السيدة نكوسازانا دلاميني زوما. ونود أن نعرب عن بالغ امتناننا للسيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام على قيادته الرشيدة والتزامه وإحاطته الإعلامية الموجزة. ويستحق فريقه كل التقدير منا لتفانيه وعمله الجاد وحسن صياغة التقرير (S/2008/813). وتشهد الاتفاقات الواسعة النطاق والتوصيات الواردة في التقرير على الالتزام الجماعي للفريق بتعزيز الجهود الرامية إلى حفظ السلام في أفريقيا.

وتؤمن نيجيريا إيمانا راسخا بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تبقى مسؤولية مجلس الأمن. ومع ذلك، ندرك أكثر من أي وقت مضى أهمية المنظمات الإقليمية بوصفها عناصر أساسية ومكمّلة في استراتيجية عالمية أوسع نطاقا لصون السلام والأمن العالميين وتعزيزهما، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، نحن حريصون على التزامنا تجاه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والواقع أن أفريقيا تتحمل مسؤوليتها وتقوم بدورها في عمليات حفظ السلام بأقصى قدر من الجدية، مدركة أن السلام والاستقرار شرطان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأفريقيا بنشرها قوات في الصومال ودارفور وبوروندي وسيراليون وليبريا قد برهنت على أنها تملك الإرادة السياسية الكافية للتصدي للتحديات التي تواجه القارة. وخلال عمليات النشر هذه، انخرطت قوات حفظ السلام التابعة لنا في العديد من البعثات، بما في ذلك حماية المساعدات الإنسانية ونزع سلاح الفصائل والتجميع والوساطة وإنفاذ السلام. كما اضطلعت بأنشطة شملت بناء القدرات ومراقبة الانتخابات في هذه البلدان.

ولكي تستمر أفريقيا في الاضطلاع بهذه المسؤوليات بفعالية وكفاءة، فهي بحاجة إلى دعم قوي لهيكلها القائم للسلام والأمن الذي يتألف من مجلس السلام والأمن والنظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية وصندوق السلام. كما تحتاج أفريقيا لتمويل عمليات حفظ السلام بصورة مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك، يلزم الدعم لتيسير بناء قدرات القارة على حفظ السلام والركائز المؤسسية.

وهذا هو السياق الذي تؤيد فيه نيجيريا تأييدا تاما التوصيات التي قدمها فريق برودي. ونحن نقر، شأننا شأن الفريق، بأن اقتراحاته لن تتصدى لجميع تحديات حفظ السلام في القارة الأفريقية. ومع ذلك، تشكل التوصيات نقطة انطلاق مفيدة للغاية وأساسا ملموسا لاتخاذ إجراءات فورية وركيزة للمستقبل. وبوجه عام، يجسد التقرير الحاجة إلى مزيد من العمل من جانب الأمم المتحدة واكتفاء أفريقيا ذاتيا في مجال حفظ السلام وتنمية القدرات الوطنية على إدارة الصراعات، في إطار المسؤولية المشتركة.

إن استخدام أموال من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة وإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين وطوعي التمويل فكرتان نوقشتا على مدى فترة طويلة من الزمن باعتبارهما البلسم الشافي للعلل التي طال أمدها في مجال حفظ لسلام في أفريقيا . وبالمثل، فإن اقتراح تطوير بناء القدرات اللوجستية للاتحاد الأفريقي وإنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للنظر في تنفيذ اقتراحات الفريق أمران ضروريان لتنشيط قدرة الاتحاد الأفريقي على إنفاذ السلام والأمن في القارة.

وتأمل نيجيريا في أن تساعدنا مناقشة اليوم في التوصل إلى توافق آراء جديد ودعم هذه الاقتراحات. ونحث مجلس الأمن على تحمل المسؤولية والتصدي لتحدي تنفيذ التقرير في غضون فترة معقولة من الوقت من أجل تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات المتزايدة باستمرار في مجالي الأمن وحفظ السلام في المنطقة. ونأمل أيضا في أن تنشأ في نهاية المطاف علاقة استراتيجية أكبر بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جهة، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي رؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن للنظر في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813) برئاسة السيد رومانو برودي، وهو حاضر بيننا. لقد كُلف الفريق بدراسة متعمقة لأساليب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إدارة عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ونتقدم بالتهنئة الحارة إلى السيد برودي على عمله.

نرحب أيضا بالحضور المميز لنائبة الأمين العام السيدة آشا – روز ميغيرو.

يتماشى التقرير المعروض على مجلس الأمن اليوم مع الجهود الدؤوبة التي بذلتها بنن، خلال عضويتها في المجلس في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الاستقرار في جميع أنحاء القارة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن لبنات البناء الأولى لهذا الهيكل تمثلت في البيان الرئاسي بشأن العلاقات المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي (S/PRST/2004/44)، الذي اعتمده مجلس الأمن في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي اتخذ في الجلسة الرفيعة

المستوى التي عقدها المجلس في هذه القاعة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ولا بد أن أشير إلى القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) وإلى القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي كان مبادرة من جمهورية جنوب أفريقيا، التي تمثلها هنا اليوم وزيرة الخارجية. وأشير إلى أنه في تنفيذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، عقدت بنن، التي كانت حينذاك تتولى رئاسة الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، حلقة دراسة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ميدان صون السلام والأمن الدوليين.

وتجلى التزام بنن المستمر بهذا الموضوع في مصادفة سعيدة ألا وهي: أن هذه المناقشة تعقد في وقت تتولى بنن رئاسة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أرحب في هذه المناقشة بمشاركة سعادة السفير إدوارد آهو – غليلي، الممثل الدائم لبنن لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بقرار صريح من تلك الهيئة التابعة للاتحاد.

وبعد هذا القول، تشارك بنن بقدر كبير تقييمات الفريق. فهي جزء من نهج واقعي وواعد مكننا من نبذ مفهوم التعاقد من الباطن مع الاتحاد الأفريقي للقيام بعمليات حفظ السلام ومن اعتماد مبدأ التبعية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وسيستفيد ذلك النهج استفادة كاملة من قدرات الاتحاد الأفريقي للرد السريع وميزاته النسبية فيما يتعلق بمعرفة الوقائع على أرض الواقع. وهذا النهج يفترض مسبقا أن الحالات التي تتجاوز قدرات الاتحاد الأفريقي قيد التطوير يمكن أن تتولاها الأمم المتحدة على وجه السرعة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا مبدأ أن توضع تحت قيادة الأمم المتحدة أي عملية لحفظ السلام يبتدرها الاتحاد الأفريقي ويجب أن تمتد لفترة تتجاوز ستة أشهر. ومن هذا المنطلق، فإن تمويل هذه العمليات من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لفترة ستة أشهر أو أكثر أمر مبرر بشكل تام.

ونحن نشدد على أهمية التنسيق والتلاحم الذي يجب تطويره بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من ناحية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا من الناحية الأخرى. وتم إنشاء هيكل السلام والأمن الأفريقي على أساس ذلك التنسيق والتلاحم.

وينبغي المراعاة الكاملة لتقديم المساعدة الرامية إلى تعزيز هذه الجماعات، التي تشكل عناصر أساسية في المنطقة، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام في سياق تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات. وهذا جزء من العلاقة الاستراتيجية الواضحة المقرر إقامتها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مع الاحترام الصارم لمسؤولية مجلس الأمن الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

إننا نؤيد تأييدا تاما اقتراح الفريق لإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لدعم هيكل السلام والأمن الأفريقي. وذلك الاقتراح يعكس على نحو دقيق المسؤولية الأولية التي يتحملها المجتمع الدولي. ونحن نرى أنه سيكون من المفيد أن ندرج الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجلس هذا الصندوق. وينبغي أن يولي هذا الصندوق الاستئماني الخاص اهتماما خاصا لإنشاء قدرات لوجستية دائمة – من خلال اقتناء كتلة حرجة للمعدات التي يمكن حشدها على أساس قصير الأجل – بغية التحقق من قدرات القوة الاحتياطية على الرد السريع ولتجنب تدابير الخصخصة في مجال اللوجستيات. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تدرس هذه المسألة بتعمق أكبر.

وإضافة إلى ذلك، تؤيد بنن تأييدا تاما تعزيز آليات الاتحاد الأفريقي التكميلية لمنع نشوب الصراعات، التي ستساعد، في نهاية المطاف، على تجنب اللجوء إلى عمليات حفظ السلام. وتزداد أهمية هذا الأمر في فترة الأزمة، التي لا يمكن فيها أن يستبعد خطر تحول الصراعات الاجتماعية إلى أزمات سياسية كبرى.

ويود وفدي أن يشير إلى أن القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) حدد نهجا واقعيا ويدعو إلى تعزيز رصد الدول التي تتضح فيها مخاطر نشوب الصراعات، بغية احتواء الأزمات وضمان عدم ترسيخها والتصدي الفعال للأسباب الأساسية للصراعات.

ولا بد من حشد موارد بشرية ومالية وافية لتحقيق هذه الغاية. ونرى أن التدابير التي اتخذت مؤخرا لتعزيز إدارة الشؤون السياسية ستمكننا من وضع استراتيجية متماسكة لاستخدام آليات الإنذار المبكر والوساطة وجهود حفظ السلام والتنمية. ونأمل أن تؤدي متابعة تنفيذ ذلك القرار مرة أخرى، هذا العام، إلى تقديم تقرير من الأمين العام، كما هو الحال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (انظر S/2008/18)، وإلى أن تؤخذ بعين الاعتبار إمكانية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقد مكنتنا الإجراءات الطارئة التي اتخذتها هاتان الهيئتان من التصدي السريع للحالات المثيرة للقلق.

وفي الختام، يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة. وتأمل بنن أن تحظى توصيات الفريق بمتابعة دقيقة وأن يتم في أقرب وقت ممكن إنشاء فريق مشترك ليضطلع بمهمة دراسة تنفيذ هذه التوصيات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغيويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الحسنة التوقيت للغاية إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن السلام والأمن في أفريقيا. وهذه مناقشة ضرورية، وبلدي يتابع مسارها بشكل وثيق.

إن التقرير الذي نقوم بدراسته (S/2008/813) نشأ بمبادرة من الأمين العام، طرحت في القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، بشأن التعاون بين منظمتنا والمنظمات الإقليمية، الذي شكل فريقا للدراسة والتوصية بأساليب لتحسين تقديم الدعم – وإمكانية التنبؤ واستدامة التمويل – لبعثات حفظ السلام التي يتم الاضطلاع بها في إطار ولايات الأمم المتحدة.

ويتضمن تقرير الفريق ملاحظات قيمة وعددا من الاقتراحات العملية المنحى، التي سأبرزها على نحو موجز، إذ أنها تتطابق تطابقا وثيقا مع تحليلنا بالذات للمسألة.

أولا، إننا نتفق على أن الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي ذاته السائد في بعض مناطق أفريقيا تشكل عقبات واضحة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. وتمثل شركا الحلقة المفرغة للفقر والعنف التي نشهدها في العديد من أجزاء القارة، حيث العنف مستمر تقريبا. ويعوق هذا الشرك إحراز التقدم في المجتمعات ومن الواضح أنه يجعل آثار تلك الصراعات أكثر ضررا وأعمق جذورا من الصراعات أنفسها.

ولذلك فإن توفير الأمن شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل. ومن الواضح أن علينا أن نواجه هذه التحديات باتخاذ نهج شامل. وفي مثل ذلك النهج، يشكل نشر أي عملية لحفظ السلام استجابة عند الضرورة، ولكن منع نشوب الصراعات قبل أن تبدأ هذه الصراعات من شأنه أن يجعل عمليات الانتشار تلك غير ضرورية. ولذلك، لا بد من بناء القدرات اللازمة لاتخاذ نهج شامل ويشمل أيضا قدرات للاستجابة.

ولذلك تعد شاركة الاتحاد الأفريقي المتزايدة في جهود منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات ضرورية للغاية. فالأخطار التي تتهدد الأمن تقتضي أكثر من أي وقت مضى الأخذ بنهج جماعي يستند إلى أنواع مختلفة من التعاون. وذلك بدوره يتطلب التنسيق الوثيق فيما يتعلق بكل من الاستراتيجيات والبرامج. وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة إلى تعظيم المزايا التي يمكن أن تتحقق من المنظمات الإقليمية إلى الحد الأمثل. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا غنى عن إنشاء القدرات الضرورية، بما في ذلك في نطاق المنظمات دون الإقليمية، للوصول إلى استجابات متسقة تشكل جزءا من استراتيجية مشتركة تضم أوسع نطاق ممكن من جهود منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات.

وأخيرا، فيما يتعلق بتوصيات التقرير بشأن المسائل المالية، نتفق مع ما قاله الأمين العام صباح اليوم في بيانه من أن هذه المسائل تستدعي النظر المتعمق، خاصة من جانب الهيئات المعنية في المنظمة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غولدزنوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أرجو يا سيدي الرئيس أن تتقبلوا تهنئة بلدي على تعيينكم في منصبكم الرفيع للغاية. وأشكركم أيضا على إتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب المجلس بشأن تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2008/813).

وفي البداية، أود أن أثني على الفريق لتقريره الشامل والدقيق والواقعي. وقد طرح الفريق عددا من التوصيات لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بحفظ السلام، ولتطوير موارد الاتحاد الهيكلية والإجرائية واللوجستية والبشرية. ويطرح التقرير أيضا بعض المقترحات المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بإنشاء آلية مالية جديدة ترمي إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على كل من حفظ السلام وبناء القدرات. وتقتضي هذه التوصيات من الدول الأعضاء مزيدا من إمعان التفكير، سواء في نطاق مجلس الأمن أو في الجمعية العامة.

وتثني استراليا على الاتحاد الأفريقي لاشتراكه المتزايد في أنشطة منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. والتحديات كبيرة، خاصة بالنسبة لهذه المنظمة الإقليمية الجديدة نسبيا التي تحاول التصدي للضرورات الإجرائية مع تطوير بنيتها المتعلقة بالسلام والأمن في الوقت ذاته. وفي التصدي لهذه التحديات الإجرائية والمؤسسية، نود أن نشجع الاتحاد الأفريقي على التعلم من تجارب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المماثلة، الجيد منها والسيئ على حد سواء.

وبما أن أفريقيا ما زالت موطنا لما نسبته ٤٠ في المائة من عمليات السلام على الصعيد العالمي، فضرورة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام، سواء من حيث الاستجابة للأزمات أو تعزيز الاستقرار الطويل الأجل، غنية عن البيان. ونؤيد تقديم المساعدة من الأمم المتحدة لتطوير قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب الصراعات وحفظ السلام، ونشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على استكشاف الطرق التي يمكن بها مواصلة تطوير العلاقة بينهما.

ونظرا لوجود ما يزيد على ٧٠ في المائة من العسكريين التابعين للأمم المتحدة وأكثر من ٥٠ في المائة من أفراد الشرطة التابعين لها العاملين في بعثات بأفريقيا، نؤيد أيضا ما ذهب إليه التقرير من الدعوة إلى إنشاء علاقة استراتيجية أكثر فعالية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويلزم أن نسلم بأن تلك الموارد شحيحة لدى الأمم المتحدة ومن الضروري أن تستخدم على نحو يتسم بفعالية التكلفة والكفاءة.

وأود التشديد على أن الحكومة الأسترالية حريصة على تعزيز التزامنا إزاء أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، وعلى التعاون حيثما يقتضي الأمر مع الدول الأفريقية الأعضاء في التصدي لكثير من التحديات التي يشير إليها التقرير. وقد أوجز ذلك وزير خارجيتنا، السيد سميث، عندما خاطب اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

وخلال زيارة وزير الدفاع الأسترالي إلى أديس أبابا في الشهر الماضي، أعلن أنه سيتاح عدد من الأماكن للضباط الذين يرشحهم الاتحاد الأفريقي لتلقي التدريب في دورات الدفاع الأسترالية على المهارات العسكرية ذات الأهمية الحيوية للمساعدة على زيادة فعالية بعثات السلام. وأعلن وزير الدفاع أيضا أن أستراليا سوف تشترك مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في رعاية ندوة عن حفظ السلام في أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام لإتاحة الفرصة لتبادل التجارب والخبرات. كذلك تعهد باستكشاف إمكانية أن تقدم أستراليا بعض المساعدة المتواضعة في التدريب والرصد للواء الاحتياطي لشرق أفريقيا من أجل المساعدة في بناء قدرات وإمكانيات الاتحاد الأفريقي الخاصة بأنشطة بناء السلام ودعم السلام ومنع نشوب الصراعات.

وتتطلع أستراليا أيضا إلى مواصلة تقديم دعمنا لبرنامج التعلم الإلكتروني لأفراد حفظ السلام الأفريقيين. ونعتز بأننا من داعمي هذا البرنامج منذ خروجه إلى حيز الوجود في عام ٢٠٠٦. وفي هذه الفترة، اجتذب البرنامج ما يزيد على ١٦٨ ٠٠٠ من المشتركين، دون تكلفة لهم، في التدريب عن بعد من خلال ٢٢ دورة لحفظ السلام.

وكما أشير في أجزاء هذا التقرير، لا يمكن قط الاستعاضة بالقدرات العسكرية عن الحلول السياسية الطويلة الأجل للأزمات. ومن دواعي سرور أستراليا أنها تسهم في مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمة وإلى إنشاء آليات أكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا، سواء على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي.

وختاما، نتطلع إلى العمل بالتآزر مع أعضاء المجلس، وأعضاء الاتحاد الأفريقي، في الأشهر المقبلة ونحن نتابع نظرنا في هذا التقرير الهام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على الرئاسة الليبية في إدارتها مداولات المجلس خلال الشهر الجاري. كما أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن السلام والأمن في أفريقيا عملا بالقرار التاريخي ١٨٠٩ (٢٠٠٨).

ونثني على الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما رئيسه رومانو برودي، على تقديمه للمجلس التقرير المتعلق بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي المعروض الآن على المجلس (S/2008/813). ويطرح التقرير بعض الأفكار والنقاط المثيرة للاهتمام التي نراها بحاجة إلى مزيد من الدراسة، سواء من جانب المجلس أو الجمعية العامة.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا، التي تترأس حاليا مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز. غير أننا نود أن نبرز بعض المسائل وأن نضيف بضع نقاط.

تعرب بنغلاديش عن ترحيبها بالدور التكميلي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة. غير أنه لا ينبغي النظر إلى دورها على أنه بديل عن دور الأمم المتحدة في صون السلام في مناطق الصراعات. ويجب أن تحافظ قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على طابع دولي فعلي لإبراز عالمية المنظمة ونزاهتها وحيدتها.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ نمو التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مدى الأعوام الأخيرة. والشراكة في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مثال على ذلك. وبالرغم من ضرورة تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تعرب بنغلاديش عن تأييدها للتوصية الواردة في تقرير الفريق، التي أعلنت حركة بلدان عدم الانحياز تأييدها لها كذلك في بيان صادر في وقت سابق اليوم، ومؤداها أنه لدى تحديد توزيع المسؤوليات، يتحتم تفادي خلق التصور بأن الأمم المتحدة تتعاقد بشأن حفظ السلام مع الاتحاد الأفريقي من الباطن. إذ ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الشراكة الاستراتيجية في زيادة مواطن قوة الاتحاد الأفريقي إلى أقصى حد من حيث إسهامه في منع نشوب الصراعات والوساطة وقدرته على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام بما يتماشى مع الفصل الثامن من الميثاق.

ولا بد من تزويد الاتحاد الأفريقي بالدعم الضروري في تطوير قدراته المؤسسية، ومن ثم تمكينه من تنفيذ ولايته على نحو منسق وملائم، بما في ذلك في مجالات بناء القدرات المتكاملة على التخطيط لأنشطة منع نشوب الصراع وحفظ السلام وإدارتها ودعمها في أفريقيا بالتعاون عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام.

ولأن بنغلاديش من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، فإنها تولي أهمية قصوى لسلامة وأمن القوات في الميدان. ونرحب بمختلف الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة. غير أنه ما زال يتعين علينا اتخاذ المزيد من الإجراءات بغية تعزيز أمن حفظة السلام وسلامتهم. وفي هذا السياق، تود بنغلاديش أن تشدد على أن نشر القوات ينبغي أن يتم على نحو متناسب مع الولاية والحالة في الميدان في بعثة بعينها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تكلف الوحدات سوى بمهمة تغطية مناطق مسؤوليتها ضمن حدود قدراتها ووفقا للولايات المتفق عليها استنادا إلى مذكرات التفاهم.

وتقر بنغلاديش بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لا غنى عنها وتتسم بالفعالية من حيث التكلفة لصون السلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى هذا المبدأ، فإننا ندعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونلتزم بها التزاما كاملا. وقد دأبت بنغلاديش على توفير ١٠ في المائة تقريبا من مجموع قوات حفظ السلام على مدى أكثر من عقد. وعلاوة على ذلك، فإن بنغلاديش هي أكبر بلد مساهم بأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حاليا. وهذه الإحصاءات دليل حقيقي على التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإسهامنا فيها.

وسيظل وفد بلدي وفيا لهذا الالتزام، وسنواصل تنسيق جهودنا الجماعية المتعلقة بالسلم والأمن تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سنواصل دعم مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين المناطة به بموجب الميثاق.

الرئيس: بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويشير إلى أن

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن والمتسقة مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسّن الأمن الجماعي.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة التي تشدد على أهمية بناء شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية، وخصوصا الاتحاد الأفريقي.

”ويرحب مجلس الأمن بالدور المهم الذي يواصل الاتحاد الأفريقي الاضطلاع به لتسوية الصراعات في القارة الأفريقية، ويعرب عن دعمه لمبادرات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) الذي يسلّم فيه بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة لتمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بعمليات حفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة وتعزيز استدامة هذا التمويل ومرونته.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين ما تحتاجه من موارد بشرية ومالية ولوجستية وغير ذلك من موارد.

”ويشدد المجلس على أهمية دعم وتحسين قدرات الاتحاد الأفريقي على نحو مستمر، ويرحب بالتطورات التي طرأت في الآونة الأخيرة على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، بما في ذلك تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وضع تقريره عن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (A/63/666-S/2008/813). ويحيط المجلس علما مع الاهتمام بتقرير الفريق.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في موعد أقصاه ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عن السبل العملية لتقديم دعم فعال للاتحاد الأفريقي عندما يضطلع بعمليات تأذن بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك تقييم تفصيلي للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وخصوصا التوصيات المتعلقة بالتمويل، والتوصية المتعلقة بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

”ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام أن يراعي في تقريره الدروس المستفادة من الجهود السابقة والحالية للاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وخصوصا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجهود المبذولة لتوفير حزمة دعم لوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإنشاء صندوق استئماني وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، مع التركيز بصورة رئيسية على السلام والأمن، ولا سيما بدء تشغيل القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي والنظام القاري للإنذار المبكر. ويؤكد المجلس دعمه للجهود الجارية الرامية إلى توطيد الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، ويعيد تأكيد دعوته

المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، للوفاء بالتزاماتها الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية إنشاء شراكة استراتيجية أكثر فعالية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ويشجع على مواصلة بذل جهود مشتركة في هذا الاتجاه تركز على مسائل ذات اهتمام متبادل. ويدعو مجلس الأمن الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى زيادة التعاون بينهما بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل، بما في ذلك من خلال وضع قائمة بالقدرات العسكرية والتقنية واللوجستية والإدارية التي تحتاج إلى تطوير، وتقديم الدعم لبعثات المتابعة المنتظمة، وتبادل الخبرات، وتبادل الموظفين، وأيضا في المجالين المالي واللوجستي.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه مواصلة النظر في هذه المسألة بعد تقديم تقرير الأمين العام.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/3.

قبل رفع هذه الجلسة، أود، باسم أعضاء المجلس جميعا، أن أعبر عن الشكر والتقدير للسيد رومانو برودي، وأعضاء فريقه، على هذا العمل القيم والجهد المقتدر، ونشكره على حضوره إلى نيويورك لتقديم هذا التقرير إلينا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.